



بيان
وفد دولة قطر

تلقية

سعادة السفيرة علياء أحمد بن سيف آل ثاني
المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

في

المناقشة العامة

لمؤتمر الاستعراض العاشر لعام 2020 للأطراف في معاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

1-26 أغسطس 2022

السيد الرئيس،

يسرني أن أتقدم لك، سعادة السفير غوستافو زلوفينين، وللسادة رؤساء اللجان بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد الرئيس،

ينعقد مؤتمرنا هذا في ظرف دولي شديد التعقيد، فالأسلحة النووية لا تزال تشكل أخطر تهديد على البشرية وعلى بقاء الحضارات، بل إن هذه المخاطر زادت بشكل كبير في الآونة الأخيرة بسبب تزايد النزاعات المسلحة. كما يتعرض نظام عدم الانتشار إلى تحديات، حيث تؤثر الأزمات الدولية المتتالية والاختلالات الاقتصادية العالمية بشكل سلبي على توسيع وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، خاصة في الدول النامية التي تعاني من تراجع فرص التنمية المستدامة. ولذا فإنه يمكن لمؤتمرنا هذا أن يؤكد للمجتمع الدولي تصميمنا على احترام وتنفيذ الالتزامات التعاقدية، وتأكيد أهمية المعاهدة كأداة فعالة للأمن الجماعي من خلال خطوات عملية تُتخذ للتنفيذ المتوازن والنزيه لركائزها الثلاث: عدم الانتشار النووي وإزالة الأسلحة النووية وتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

ولا يمكن تفادي العواقب الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية على الإنسانية والحياة على كوكبنا إلا عن طريق حظر استعمالها وإزالتها بشكل تام ونهائي. ومطلوب منا جميعا بدء سياق تفاوضي متعدد الأطراف للوصول إلى وثيقة ملزمة تحقق الهدف الذي تضمنته المادة السادسة من المعاهدة. ولحين الوصول إلى ذلك الهدف، فإن هناك حاجة ملحة لصك

دولي ملزم قانونا تتعهد فيه الدول النووية بتقديم ضمانات للدول غير النووية الأطراف في المعاهدة بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها.

السيد الرئيس،

تؤكد دولة قطر على أهمية تعزيز نظام عدم الانتشار النووي لضمان عدم تحريف الأنشطة النووية السلمية إلى أغراض أخرى، ويشكل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع البروتوكول الإضافي، ذو الطابع الطوعي، حجر الزاوية لنظام التحقق الدولي في مجال عدم الانتشار النووي وتحقيق أهداف المعاهدة، والوكالة هي الهيئة الدولية الوحيدة المعنية بالتحقق، وتحتاج منا جميعا كل الدعم لإدء هذا الدور، لكن يبقى نظام التحقق الدولي قاصرا إذا لم ترافقه جهود لوقف سباق التسلح النووي وتخفيض الترسانات النووية وصولا إلى نزع السلاح النووي، وأيضا بذل جهود جادة من أجل تحقيق عالمية المعاهدة. وندعو جميع الدول غير الأطراف إلى الانضمام إلى المعاهدة بوصفها دولا غير نووية.

السيد الرئيس،

إن الحق في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية هو حق أصيل للدول وجزء من حقها في التنمية وأحد الركائز الثلاث للمعاهدة، ونقدر عاليا جهود الوكالة من أجل تعزيز وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع، وندعو إلى تعزيز دورها في دعم الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ونخص بالذكر برنامج التعاون الفني الذي يعدّ الأداة الرئيسية للوكالة لنقل التكنولوجيا النووية للدول الأعضاء للاستخدامات السلمية، كما ندعو الدول المتقدمة في الصناعة النووية لتقديم المساعدة العلمية والفنية للدول النامية التي تحتاج إلى دعم أكبر وتعاون دولي أوسع.

السيد الرئيس،

إن قرار المؤتمر الاستعراضي لعام 1995 الخاص بالشرق الأوسط هو جزء لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة، وسيظل سارياً لحين تنفيذه وتحقيق أهدافه. إن مسؤولية إنشاء المنطقة هي مسؤولية جماعية تفرضها الوثائق والقرارات الدولية، ومنها قراري مجلس الأمن 487 (1981) و687 (1991). وإن استمرار غياب التقدم نحو إنشاء المنطقة يحمل عواقب جسيمة تهدد السلم والأمن الدولي والإقليمي، ولذا مطلوب من مؤتمرنا هذا تصحيح المسار واتخاذ خطوات فعلية تحقق التقدم نحو إنشاء المنطقة.

السيد الرئيس،

في الختام، أدعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى التوافق من أجل أن يخرج مؤتمرنا بوثيقة ختامية تدفع قدماً بعملنا المشترك نحو تحقيق كامل لأهداف معاهدة عدم الانتشار وتُجَدِّد الأمل بعالم يسوده السلام والازدهار للإنسانية جمعاء وعالم تخلص، وإلى الأبد، من الأسلحة النووية.

والسلام عليكم.